

ظهور الماعرب وعدم تميز احداهما عن الاخر
 سواء كانا مفصولين ام اسمي اشارة ام موصولين
 ام مضافين الي باء المتكلم وذلك نحو ضرب موسى
 عيسى و غلامي غلامي وهذا ذاك او من في اللد
 من على الباب فيتعين في مثل هذا كون الما و الفاعل
 والثاني مفعولا خلافا لكون المماج محتمل ان العرب
 يجيز تضعيف عمر وعمر علي عيسى وبان الاجال من
 مقاصد العقلاء وبانه يجوز ضرب احداهما الاخر
 وبان تاخير المبتدأ لوقت الحاجة جائز عقلا بافتقار
 وشرعا علي الاصح وبان الزجاجي نقل الاتفاق علي انه
 يجوز في نحو فالت تلك دعويهم كون تلك اسمها
 ودعواهم خبرها وبالعكس بخلاف ما اذا و جئت
 فربية لفظية او معنوية فلا يجب التاخير بل يجوز
 التقديم كما في نحو ارضوت الصغري الكبرى وضربت
 موسى سودي الثالثة ان يحصر المفعول بانما نحو
 انما ضرب زيد عمر او ابوالاعلي الاصم نحو ما ضرب
 زيد الاعرج او قد يتقدم المفعول على العامل و
 الفاعل جواز نحو فرما هدي و فريحا حق عليهم
 الضلالة واما وجوبا وذلك في مسئلتين احدهما
 ان يكون له صدر الكلام نحو ايا ما تدعوا فابا اسم
 شرط

زيد وعمر وم

شرط مفعول مقدم لتدعوا وماصلة وتدعوا
 مجزوم بايا فكل منهما عامل في عامل من جملتين
 مختلفتين الثانية ان يقع عامله بعد فاعله
 في جواب ما وليس للعامل منصوب غيره مقدم
 نحو فاما اليتيم فلا تنس ونحو وريك فكسر
 والحاصل ان للفاعل ثلاث حالات تاخره في وجوبا
 وجوبا وتوسط وجوبا وتقدمه عليهما وجوبا
 وعلي الفاعل جواز او يوجد في بعض النسخ وان
 كان الفعل العامل في الفاعل نعم وبئس فالفاعل
 اما ظاهر او مضمرة فالظاهر يجب ان يكون اما
 معرفة بالجنسية على احد القولين والعربية
 على الاخر والقول بانها للجنس حقيقة او محالة
 او للعبد الذهني والشخصي المذكور في المطولات
 نحو نعم العبد انه اواب وبئس الشرايب ومضافا
 لما هي الالجنسية فيه نحو ولنعم دار المتقين
 وبئس مثوي المتكبرين واما مضافا لما هي فيه
 كنعم ابن اخت القوم وبئس ابن عظام الرجل و
 اشتراط كون الظاهر بال او مضافا لما هي فيه
 هو الغالب كما قال المرادي فقد حكى الاخفش
 ان اناسا من العرب يسفحون بنعم النكرة

حالات تاخره وجوبا
 وتوسط وجوبا
 وتقدمه عليهما وجوبا

لام مضاف